



سلطة النقد الفلسطينية

تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2019

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

كانون أول 2018

©كانون أول، 2018.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2018. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2019.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله والبيرة - فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)

فاكس: 2-2409922 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

المحتويات

- (1) تمهيد..... 1
- (3) تشخيص حالة الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2016-2017..... 3
- (4) تقديرات النمو للعام 2018 5
- (5) تنبؤات سلطة النقد للعام 2019 8
- (أ) تنبؤات النمو 8
- (ب) تنبؤات التضخم..... 10
- (6) تحليل المخاطر (الصدّامات) 10
- الملحق: تنبؤات سلطة النقد في العام 2019..... 13

(1) تمهيد

تواصلت وتيرة التباطؤ في أداء الاقتصاد الفلسطيني على مدى الأعوام الأخيرة، جراء مستجدات وتحولات سياسية واقتصادية، أثرت بشكل سلبي على محركاته الرئيسية، وأضعفت النشاط الاقتصادي، بالتزامن مع تتناقل القطاع الخاص عن لعب الدور المناط به كقوة داعمة للنمو جراء ضبابية وهشاشة الأفق السياسي والاقتصادي؛ الأمر الذي ألقى بظلاله على مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلى عجلة النمو الاقتصادي.

وفي العام 2018 تزايدت الضغوط على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وانعكست تداعياتها بصورة ضعف في الطلب المحلي، أدى إلى مزيد من التباطؤ في الأداء على مستوى الأرباع الثلاثة الأولى من العام. وترتبط هذه الضغوط بالعديد من المعوقات والتحديات، بعضها مستمر منذ فترة طويلة، وبعضها الآخر جديد مستحدث.

ومن أبرز التحديات التي أعاقت مسيرة النمو في عام 2018: (1) تزايد حالة عدم اليقين والتشاؤم جراء غياب أي أفق اقتصادي وسياسي، وخاصة في ظل التوتر الذي صاحب قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس؛ (2) تراجع ملحوظ في حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية وما ترتب عليها من تراجع في الإنفاق الحكومي، على خلفية وقف المساعدات الأمريكية، إضافة إلى الموقف الأمريكي من تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؛ (3) مصادرة المزيد من الأراضي والتوسع في النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وعدم السماح باستغلال الموارد المتاحة في المناطق (ج)؛ (4) استمرار حالة الحصار والاضرابات الجزئية للمعابر التجارية والتوترات السياسية في قطاع غزة؛ (5) استمرار الانقسام الداخلي والتعطل المتكرر لجهود المصالحة الفلسطينية.

ومن المتوقع أيضاً أن تلقي هذه التحديات بظلالها على آفاق الاقتصاد الفلسطينية في العام 2019، وخاصة إذا ما استمر المشهد السياسي والاقتصادي على ما هو عليه، محدثة مزيداً من الضغوط على النشاط الاقتصادي. وعلى النقيض من ذلك في حال انحسر تأثير هذه المعوقات بشكل جزئي أو كلي، فسوف يشهد النشاط الاقتصادي نوعاً من التعافي.

(2) مستجدات وآفاق الاقتصاد العالمي للعام 2019

يبدو أن وتيرة الزخم في الاقتصاد العالمي بدأت في الاستقرار والاعتدال؛ حيث استقر معدل النمو العالمي في عام 2018 عند نفس المستوى المتحقق في عام 2017 بواقع 3.7%⁽¹⁾. غير أن هذا الاستقرار يخفي في ثناياه الكثير من التباين على مستوى مجموعات الدول. ففي مجموعة الدول المتقدمة تزايد اتساع فجوة النمو بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، جراء التباين في سياساتها النقدية والمالية، بالتزامن مع تباطؤ النمو في التجارة العالمية والإنتاج الصناعي. وفي المقابل تباطأت وتيرة النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية، على خلفية التشنج في الأوضاع المالية، والتحويلات في السياسات الاقتصادية والتجارية العالمية، وتماييز قدرتها على الاستجابة لهذه التغيرات والصدمات الجديدة. يذكر في هذا السياق أن الولايات المتحدة قد فرضت مؤخراً تعرفات جمركية على العديد من الواردات القادمة من الصين وتركيا والمكسيك وكندا، قابلتها هذه الدول بمجموعة مماثلة من الإجراءات والتدابير. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات في حال استمرارها إلى تقلبات حادة في الأسواق المالية العالمية، ونزوح الاستثمارات الخارجية واضعاف حركة التجارة في الأسواق الصاعدة والنامية ذات الأساس الاقتصادي الأضعف.

واستناداً إلى تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في تشرين أول الماضي، فإن ميزان المخاطر المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي أخذ بالاتجاه نحو جانب التطورات السلبية، جراء تزايد عدم اليقين بشأن السياسات

معدل النمو الاقتصادي العالمي (2017-2019)

2019	2018	2017	
3.7	3.7	3.7	الاقتصاد العالمي
2.1	2.4	2.3	الاقتصادات المتقدمة
2.5	2.9	2.2	الولايات المتحدة
1.9	2.2	2.4	منطقة اليورو
0.9	1.1	1.7	اليابان
4.7	4.7	4.7	الاقتصادات النامية والصاعدة

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، تشرين أول 2018.

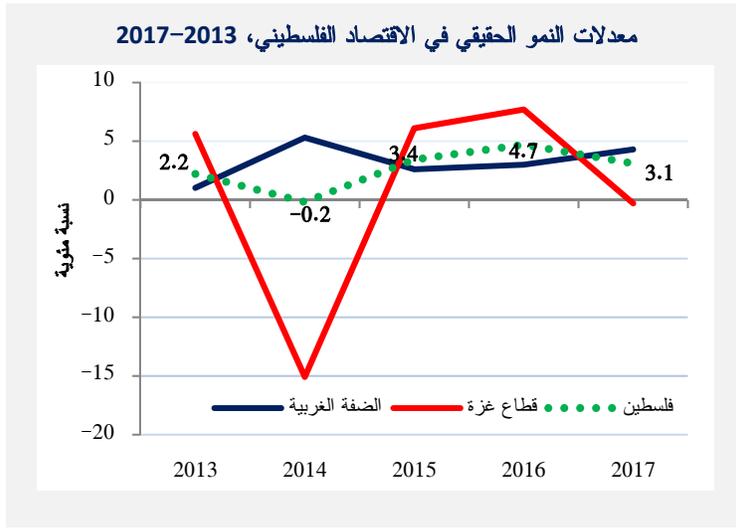
النقدية والمالية والتجارية. وفي ضوء ذلك، خفض صندوق النقد الدولي من توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي للعام 2019 إلى 3.7% بدلاً من 3.9% المنشورة في تقريره السابق الصادر في نيسان 2018، جراء تخفيض النمو في كل من الدول المتقدمة إلى 2.1% بدلاً من 2.2%،

والدول الصاعدة والنامية إلى 4.7% بدلاً من 5.1% المنشورة في تقريره السابق.

(1) وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

(3) تشخيص حالة الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2016-2017

أسدل الستار عن العام 2017 بتباطؤ نسبي في النشاط الاقتصادي، إذ لم تدم علامات التحسن والتعافي التي لاحت في العام 2016، فعادت وتيرة التباطؤ لتخيم من جديد على المشهد الاقتصادي؛ جراء تعرضه لتيارات متعاكسة أضغفت القوى الداعمة للنشاط الاقتصادي، وأثرت بشكل سلبي على سير العملية الانتاجية، تمثلت بشكل رئيسي في تراجع حجم المنح والمساعدات الدولية؛ وتراجع حجم الانفاق الاستهلاكي بشقيه الخاص والعام؛ إضافة إلى الاعتماد المتزايد على الواردات من السلع والخدمات. وانعكاساً لهذه التطورات،



تباطؤ النمو الحقيقي لمجمل الاقتصاد الفلسطيني إلى 3.1% مقارنة مع 4.7% في عام 2016. إذ لم يُفلح النمو المتسارع في الضفة الغربية (4.3% مقارنة مع 3.0% في 2016) في المحافظة على نفس مستوى النمو المتوقع في العام 2016، خاصة وأن اقتصاد قطاع

غزة قد عاني من انكماش بنحو 0.3% مقارنة مع نمو بنسبة 7.7% في نفس الفترة.

فعلى مستوى الطلب الكلي (الإنفاق على الناتج المحلي الاجمالي)، تباين أداء مكونات هذا الطلب، حيث تراجع النمو في الاستهلاك النهائي بحوالي 1.2% جراء تراجع كل من الاستهلاك الخاص بمعدل 1.5%، واستهلاك المؤسسات غير الربحية بمعدل 6.9%، مقابل تحسن هامشي (بنسبة 0.9%) في الاستهلاك الحكومي. وفي المقابل ارتفع اجمالي الاستثمار بمعدل 10% عما كان عليه في العام السابق، عطفاً على تحسن الاستثمار في المباني بنحو 2.9% مع تحسن ملحوظ في التغيير في المخزون، مقابل تراجع الاستثمار في غير المباني بنحو 1.4%. كما شهدت مؤشرات التجارة الخارجية تطورات إيجابية، حيث نمت الصادرات بنسبة 12.4%، بالتزامن مع هبوط طفيف في الواردات بنحو 0.8%، مما تسبب في تحسن الميزان التجاري (انخفاض العجز التجاري) بمعدل 6.9%.

وقد كان هذا التباين في مكونات الطلب الكلي أكثر وضوحاً في قطاع غزة، خاصة فيما يتعلق بالاستهلاك الحكومي وحجم الواردات، في حين أن هذه التطورات في الضفة الغربية كانت أكثر انسجاماً مع اتجاهها العام على المستوى الفلسطيني. ففي الضفة الغربية، كانت الصادرات والاستثمار المحرك الأساسي للنمو المتوقع، حيث نمت الصادرات بنحو 7.8%، والتكوين الرأسمالي بحوالي 6.1%، الى جانب نمو الانفاق الحكومي بنسبة 3.5%، مقابل تراجع الاستهلاك الخاص بنحو 1.9%، وانخفاض الواردات بمعدل 2.3%. أما في قطاع غزة، فيعتبر الاستهلاك بشقية العام والخاص والعجز التجاري المسؤولان عن تراجع النمو، حيث تراجع الاستهلاك الحكومي بمعدل 3.3%، رافقه تراجع في الاستهلاك الخاص بنحو 0.3%. وعلى خلفية نمو الصادرات بمعدل 14.9%، والواردات بحوالي 9.7%، تزايد العجز الميزان التجاري بنسبة 9.0%.

أما بالنسبة لجانب العرض (الانتاج/القيمة المضافة)، فقد ظهرت حالة تباطؤ وتيرة النمو في غالبية الأنشطة الاقتصادية، وفي مقدمتها التباطؤ الحاد في أنشطة النقل والتخزين إلى 2.2% مقارنة مع 18.9% في العام 2016، والصناعة إلى 2.2% مقارنة مع 5.0%، والإنشاءات إلى 6.3% مقارنة مع 13.0%، وأنشطة المالية والتأمين إلى 7.1% مقارنة مع 19.1%، والخدمات إلى 3.1% مقارنة مع 3.4%. كما شهدت بعض القطاعات تراجعاً واضحاً في أدائها، كمنشآت الإدارة العامة والدفاع الذي تراجع بشكل ملموس إلى حوالي 2.6% مقارنة مع نمو بحوالي 4.5%، والمعلومات والاتصالات إلى 5.7% مقارنة مع نمو بحوالي 5.1%. في المقابل انحسرت وتيرة التراجع في قطاع الزراعة إلى 5.7% مقارنة مع 8.1% في عام 2016. في حين حقق نشاط التجارة والتجزئة التحسن الوحيد بنموه بمعدل 8.7% مقارنة مع تراجع بنحو 0.5% في عام 2016.

ومن الواضح أن معدل النمو المتوقع ليس كافياً للتخفيف من أعداد العاطلين عن العمل أو حتى المحافظة على مستوياتهم السابقة، فارتفعت نسبة البطالة في فلسطين إلى نحو 28.4% مقارنة مع 26.9% في عام 2016. جراء ارتفاعها في قطاع غزة إلى ما يقارب 43.9% مقارنة مع 41.7% في عام 2016، مقابل انخفاض هامشي في الضفة الغربية إلى 17.9% مقارنة مع 18.2% في عام 2016.

ومع هذا التباطؤ في معدل النمو وارتفاع معدلات البطالة، فإن المستوى المعيشي للمواطن الفلسطيني لن يشهد أي تسحن يذكر، إذ من المتوقع أن تؤثر هذه التطورات سلباً على متوسط الدخل الفردي (نصيب الفرد

من الناتج المحلي الاجمالي)، وخصوصاً في قطاع غزة التي وصلت فيها معدلات البطالة إلى مستويات قياسية جراء التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي.

كما انعكس التباطؤ في النمو وما رافقه من تراجع في الإنفاق الاستهلاكي بشقيه العام والخاص على مستوى الأسعار التي نمت بشكل طفيف، ليصل معدل التضخم إلى نحو 0.2%، مقارنة مع انكماش سعري بنحو 0.2% في عام 2016. فقد سجلت الضفة الغربية انكماشاً سعرياً هامشياً قريباً من الصفر (-0.01% مقارنة مع -0.08% في عام 2016)، مقابل تضخم بسيط جداً في قطاع غزة (0.1% مقارنة مع -0.8% في عام 2016). ويُشار في هذا السياق إلى أن معدلات التضخم في فلسطين تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات التي تطرأ على تكاليف الواردات والأسعار العالمية لبعض السلع الأولية، وخصوصاً النفط والغذاء، اللذان يشكلان الوزن الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني.

(4) تقديرات النمو للعام 2018

استهل الاقتصاد الفلسطيني العام 2018 بمسيرة نمو متناقلة تشكل استمراراً للتباطؤ الاقتصادي المسجل في عام 2017، وعاكسة ضعف أداء مختلف الأنشطة الاقتصادية وتراجع مستويات الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام، وارتفاع نسبة البطالة، وتباطؤ نمو الأجور، وتراجع وتيرة نمو انفاق واستثمار القطاع الخاص في ظل ضبابية المشهد السياسي.

ففي الربع الأول 2018 تباطأ معدل النمو على أساس سنوي إلى 2.0%، على خلفية ضعف أداء العديد من الأنشطة الاقتصادية، حيث ساهم التباطؤ في نشاط قطاع الصناعة والتجارة والخدمات العامة والدفاع في تثبيط معدل النمو، إلى جانب تباطؤ نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي والتكوين الرأسمالي الإجمالي. وفي نفس الوقت تعمقت حدة التباين بين الضفة والقطاع، ففي الوقت الذي حققت فيه الضفة الغربية معدل نمو بلغ 5.2% على أساس سنوي، تزايد حدة الانكماش في قطاع غزة إلى 8.8%.

كما شهد النشاط الاقتصادي مزيداً من التدهور في الربع الثاني 2018، ليتراجع النمو إلى 1.3% على أساس سنوي، جراء تراجع حاد في الإنفاق الاستهلاكي، وخصوصاً الإنفاق الحكومي، إلى جانب تباطؤ نمو الاستثمار، وتزايد العجز التجاري. ومتأثراً كذلك بتراجع النمو في الضفة الغربية إلى 0.6%، وانكماش حاد آخر في قطاع غزة للربع الثاني على التوالي وصل إلى 8.5%.

غير أن حدة التراجع في وتيرة النمو قد انخفضت خلال الربع الثالث 2018 إلى 0.5%، جراء تحسن نسبي في النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية بمعدل 1.2%، إلى جانب تراخي وتيرة التراجع في قطاع غزة إلى 6.5%. وقد جاء هذا الأداء مدفوعاً بنوع من التحسن في الإنفاق الحكومي، وارتفاع حجم الصادرات وتجدد وتيرة نمو الاستثمارات الخاصة.

ومن المتوقع استناداً إلى تقديرات سلطة النقد أن يطرأ بعض التحسن على تيرة النمو خلال الربع الرابع 2018 ليصل النمو إلى ما يقارب 2.1%. غير أن هذه المعدلات لن تكون كافية للتأثير بشكل كبير على معدل النمو السنوي، حيث يشير سيناريو الأساس إلى تباطؤ ملموس في معدل النمو إلى 0.6% مقارنة مع 3.1% خلال عام 2017. وقد استندت هذه التقديرات على العديد من المؤشرات القيادية المستخدمة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي، وأهمها مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال (PMABCI)، ومؤشرات قطاع الإنشاءات والقطاع الخارجي، والمؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي.

أقتصاد قطاع غزة: التحديات والآفاق

شهد قطاع غزة أحداثاً وتطورات اقتصادية وسياسية وأمنية هامة خلال العام 2018 انعكست بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي والنمو، لا سيما في ضوء بعض الإجراءات التي أثرت بشكل كبير على الظروف والأوضاع المعيشية والإنسانية والاقتصادية في العام 2017، حيث تم تطبيق إجراءات الخصم على رواتب الموظفين الحكوميين في قطاع غزة بنسبة تراوحت بين 30% إلى 50%، وإحالة الآلاف منهم إلى التقاعد الاجباري وفقاً للقانون رقم (17) لسنة 2017، الصادر بتاريخ 2017/7/22، بشأن التقاعد المبكر للموظفين المدنيين. وقد استمرت هذه الإجراءات في العام 2018 بل زادت نسبة الخصم حتى أصبح معظم الموظفين يحصلون على 50% من رواتبهم، كما زادت حدة أزمة انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة تجاوزت 16 ساعة، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي والإنتاج، حيث سادت حالة من التشاؤم وتراجع كبير في القدرة الشرائية، وحالة ركود عامة أصابت مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي ضوء ذلك استمر تراجع النشاط الاقتصادي، اعتباراً من الربع الثالث 2017، حيث انكمش الناتج المحلي من 2.9% في الربع الرابع 2017، إلى 6.1% في الربع الثاني 2018، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنسبة 9% في الربع الثاني 2018، ليصل إلى حوالي 410 دولار فقط مقابل 974 دولار في الضفة الغربية. وقد امتدت حالة هذا التراجع الحاد في النمو والدخل لتطال الربع الثالث من العام 2018، نظراً لاستمرار الظروف المتردية وحالة التعثر في جهود المصالحة الداخلية، وعدم اليقين السياسي والتداعيات السلبية لحالة العدوان الأخيرة على قطاع غزة في الربع الأخير من العام 2018.

ومن أخطر المؤشرات والمشكلات التي يعاني منها قطاع غزة مشكلة ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، جراء الحصار المشدد المفروض منذ أكثر من عشر سنوات، لا سيما البطالة بين فئة

الشباب والخريجين الجامعيين، حيث ارتفعت حدة البطالة بشكل كبير في العام 2018 لتصل الى 54.9% في الربع الثالث 2018، مقارنةً مع 48.2% في العام 2017 وفقاً لنتائج التعداد 2017، ليرتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 295,700 فرد في الربع الثالث 2018. كما عانى سكان القطاع من معدلات الفقر مرتفعة، وصلت إلى أكثر من 53% من السكان في العام 2017 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، مقارنةً بحوالي 13.9% في الضفة الغربية. أما بحسب دخل الأسرة الشهري فإن نسبة الفقر في قطاع غزة ترتفع إلى 67.6% من السكان، مقارنةً بحوالي 24% في الضفة الغربية.

وبالرغم من هذا التدهور الحاد في مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2018، إلا أن الربع الرابع من العام قد شهد تغيرات سياسية وأمنية هامة انعكست بشكل ملحوظ على النشاط الاقتصادي، وأبرزها استمرار الجهود المصرية والقطرية والأمم المتحدة لحل مشكلة قطاع غزة، وتخفيف حدة الحالة الإنسانية، وقد تمثل ذلك في عدة إجراءات يمكن إجمال أهمها بما يلي:

1. استمرار فتح معبر رفح للأفراد والبضائع، ودخول سلع استراتيجية جديدة من مصر مثل غاز الطهي، والبتروول بأنواعه، ومواد البناء (الاسمنت والحديد والحصمة) والدخان، إلى جانب العديد من السلع الاستهلاكية الأخرى. ويمثل ذلك تحول نسبي في اتجاه الاستيراد من القناة الإسرائيلية عبر معبر كرم ابو سالم، إلى القناة المصرية عبر معبر رفح، الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض في الكميات المستوردة الخاضعة لجباية إيرادات مقاصة، مما ينبئ بتراجع إيرادات المقاصة التي تحصلها الحكومة الفلسطينية نتيجة لهذا التحول في التجارة.

2. المنحة القطرية العاجلة بقيمة 150 مليون دولار، ولمدة ستة أشهر بواقع 25 مليون دولار شهرياً، تُوزع بين رواتب موظفي غزة؛ وثمان سولار لمحطة توليد الكهرباء بما يضمن إعادة تشغيلها وتحقيق حد أدنى من ساعات الوصل لتصبح 8 ساعات على الأقل؛ وصرف مساعدات إنسانية لخمسين ألف أسرة فقيرة بقيمة 100 دولار لكل أسرة؛ وتمويل برنامج للتشغيل المؤقت لخلق 10,000 فرصة عمل مؤقتة، منها 5,000 فرصة لتشغيل خريجي الجامعات في إطار التخفيف من حدة البطالة في أوساط الخريجين بأجر 1,000 شيكل لدرجة البكالوريوس، و900 شيكل لخريجي الدبلوم، و5,000 فرصة عمل أخرى للعاطلين عن العمل بأجر 900 شيكل لكل عامل. وبالتالي فان ضخ أموال المنحة القطرية أسهم في تحريك عجلة الانفاق وتنشيط حالة الطلب والأسواق.

3. تحسين عمق مناطق الصيد، واستمرار فتح معبر ايرز، واستمرار امدادات الكهرباء الواردة من إسرائيل، كل ذلك أسهم في تخفيف حدة الأوضاع الاقتصادية في القطاع.

ومن المتوقع أن يشكل ما سبق مقدمة لتعافي اقتصادي في الربع الرابع 2018، خلافاً لحالة النمو السلبية التي سادت في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2018، الأمر الذي سينعكس على تحسن نسبي ربما قد يكون محدوداً في البداية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني للعام 2018، على أن يزداد أثر هذا التحسن في العام 2019، إن استمرت هذه المساعدات والتسهيلات الإنسانية.

(5) تنبؤات سلطة النقد للعام 2019

(أ) تنبؤات النمو

تضمنت تنبؤات سلطة النقد للأداء الاقتصادي، التنبؤ بأهم التطورات على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019 (السيناريو الأساس)⁽²⁾، مع تحليل لمخاطر الصدمات المختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، التي من المتوقع أن يكون لها تداعياتها الإيجابية والسلبية على الوضع الاقتصادي. مع الأخذ بعين الاعتبار حساسية هذه النتائج لأي تغير في البيانات الفعلية للسنوات السابقة من مصادرها الرسمية، وأهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية.

وقد بنيت التنبؤات الأساسية لأداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019، على مجموعة من الافتراضات الأساسية⁽³⁾ (السيناريو الأساس)، وتدابيرها على الحالة الاقتصادية وهي:

- استمرار الانخفاض في وتيرة تدفق المنح والمساعدات المقدمة لخزينة الحكومة، حيث تم افتراض تراجعها إلى حوالي 500 مليون دولار أمريكي في العام 2019، وبالتالي يتوقع انخفاض الإنفاق الحكومي بنحو 4.0% مقارنة بالعام 2018.
- ارتفاع التحويلات الجارية من الخارج المقدمة للقطاع الخاص بمعدل 2.0%.
- زيادة عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بمعدل 5.0%.
- زيادة التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص بنسبة 13% عما كانت عليه في العام 2018.
- ارتفاع معدل تكلفة الاستيراد (معدل التضخم وأسعار الصرف لدى الشركاء التجاريين) بنسبة 1.4%؛ استناداً إلى معدل التضخم المتوقع في إسرائيل.
- نمو الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد الإسرائيلي بمعدل 3.6% في عام 2019، بناءً على تقديرات بنك إسرائيل.

(2) استندت هذه التنبؤات على النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في سلطة النقد، وأهمها نموذج الصيغة المختزلة (Reduced Form Equation) للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي. وبالتوازي مع هذا النموذج، تم استخدام النموذج الهيكلي للاقتصاد (structural model) للتنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية (مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة والأجور). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

(3) استندت بعض هذه الافتراضات على تقديرات إحصائية (الوسط الحسابي والمرجح) وبعضها الآخر على معطيات ومعلومات متاحة.

وبالاستناد إلى هذه الافتراضات، تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الحقيقي خلال عام 2019 بنسبة 0.9% مقارنة مع نمو مقدر بنحو 0.6% خلال عام 2018. وأن يتراجع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بنحو 0.4% مقارنة مع تراجع بحوالي 1.1% في عام 2018. ومن المتوقع أيضاً



أن تنمو القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 1.2%، مقابل تراجعها للقطاع العام بنحو 0.1%. كما تشير التنبؤات إلى تباطؤ في حدة التراجع في الإنفاق الاستهلاكي الكلي إلى 0.1% مقارنة مع تراجع بنحو 1.3% خلال عام 2018، وارتفاع مساهمته بشكل هامشي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 111.4% مقارنة مع 111.1%⁽⁴⁾ في عام

2018. وفي المقابل تتسارع وتيرة النمو في النشاط الاستثماري إلى 2.2% مقارنة مع 1.6% في عام 2018، ليشكل ما نسبته 23.1% من الناتج الحقيقي مقارنة مع 22.8% في عام 2018.

وعلى مستوى القطاع التجاري، فتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو في الصادرات إلى 2.4% مقارنة مع 7.9% في عام 2018، مقابل تسارع النمو في الواردات إلى 2.6% مقارنة مع 0.8% في نفس الفترة، الأمر الذي سيزيد وضع العجز في الميزان التجاري سوءاً بنحو 2.7% مقارنة مع تحسن بنسبة 3.1% في عام 2018، ليشكل نحو 34.5% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتنبأ به في العام 2019 مقارنة مع 33.9% في عام 2018. كما سيكون لهذا السيناريو تأثير سلبي على صعيد سوق العمل، وذلك بارتفاع معدل البطالة إلى 31.3% مقارنة مع 31.0% في عام 2018.

(4) الأرقام والنسب المتعلقة بالعام 2018 عبارة عن تقديرات وعرضة للتغير.

(ب) تنبؤات التضخم

تشير تنبؤات سلطة النقد⁽⁵⁾ إلى عودة الأسعار إلى النمو مجدداً في العام 2019، ولكن بشكل ضئيل (0.7%)



مقارنة بانكماش محدود (0.1%) في العام 2018. وتأتي هذه التنبؤات في ظل التوقعات بتسارع طفيف في كل من تكلفة الواردات وأسعار الغذاء العالمية اللذان يعتبران المحددان الأساسيان للتضخم في فلسطين. إذ من المتوقع أن تنمو الأولى بنحو 1.1%، والثانية بوتيرة أعلى قليلاً (نحو 2.8%) خلال العام 2019.

(6) تحليل المخاطر (الصدّات)

بعيداً عن الأخطاء الإحصائية التي قد تنجم عن استخدام النماذج الرياضية في عملية التنبؤ، تبقى هذه التوقعات عرضة لبعض الصدمات المحتملة الحدوث بدرجات متفاوتة، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة عالية المخاطر (داخلية وخارجية)، تعتبر مسؤولة عن العديد من الهزات والصدمات التي يمكن أن تؤثر في الأداء الاقتصادي، من خلال تأثيرها على أنماط الاستهلاك والاستثمار والحركة التجارية. فلا يكاد يخلو عام من صدمة جديدة، سواء كانت على الصعيد السياسي والأمني، أو على الصعيد الاقتصادي (المساعدات الخارجية، و/أو أموال المقاصة) وتداعيتها الخطيرة على الاقتصاد الفلسطيني.

وبافتراض تعرض الاقتصاد إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل) تتمثل في حدوث تحسن جدي في المسار السياسي والوضع الأمني والمصالحة الفلسطينية، والشروع في تنفيذ بعض المشاريع التطويرية الكفيلة بتحفيز الاقتصاد، بالتزامن مع رفع حالة الحصار والإغلاقات الجزئية عن قطاع غزة، وزيادة عدد العمال

⁽⁵⁾ تم الاعتماد في تنبؤات التضخم على نموذج خاص للتنبؤ بالتضخم (Inflation forecasting model)، يأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الداخلية والخارجية على التضخم في فلسطين، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك (Co-integration Analysis) ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني

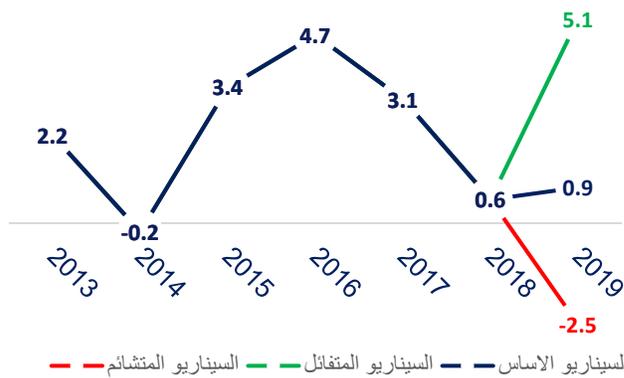
الفلسطينيين في إسرائيل، وزيادة وتيرة تدفقات أموال المانحين لدعم الموازنة ودعم الإنفاق التطويري، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج بوتيرة أعلى من معدلاتها السنوية. ففي ظل هذا السيناريو، تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أن الاقتصاد الفلسطيني سينمو بنسبة 5.1%، وأن يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بنسبة 2.9%، إلى جانب نمو القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 6.8%، وللقطاع العام بنسبة 5.1%، مع نمو الإنفاق الاستهلاكي الكلي بحوالي 5.0% (3.8% للاستهلاك الخاص، و9.5% للاستهلاك العام)، والإنفاق الاستثماري الكلي بحوالي 9.2% لتبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 23.7%.

كما يشير هذا السيناريو إلى نمو الصادرات بحوالي 8.6%، مقابل نمو الواردات بنحو 8.0%، الأمر الذي يؤدي إلى تردي وضع الميزان التجاري بارتفاع عجزه إلى 7.6%، ليشكل 34.7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المنتبأ به في العام 2019. ويتوقع أن يكون لهذا السيناريو تأثير إيجابي على سوق العمل بانخفاض معدل البطالة إلى 29.5% من إجمالي القوى العاملة.

وعلى النقيض من هذا السيناريو، يبقى الاقتصاد أيضاً عرضة لصدمة سلبية (سيناريو متشائم) تتمثل في مزيد من التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية وتجدد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وانخفاض حاد في حجم المنح والمساعدات لدعم الخزينة، وتجميد أموال المقاصة المتحصلة من الجانب الإسرائيلي،

وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل. ففي حال تعرض الاقتصاد لمثل هذا السيناريو، تشير التنبؤات إلى تراجع الناتج المحلي الحقيقي إلى 2.5%، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع الدخل الفردي الحقيقي بنحو 0.9%. إلى جانب تراجع القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 2.9%، وللقطاع العام بنسبة 1.6%، وأن يتراجع كل من الإنفاق الاستهلاكي الكلي بحوالي 1.6% (1.6% للاستهلاك الخاص، و1.7% للاستهلاك العام)، إضافة إلى تراجع الإنفاق الاستثماري الكلي بنحو 5.5%.

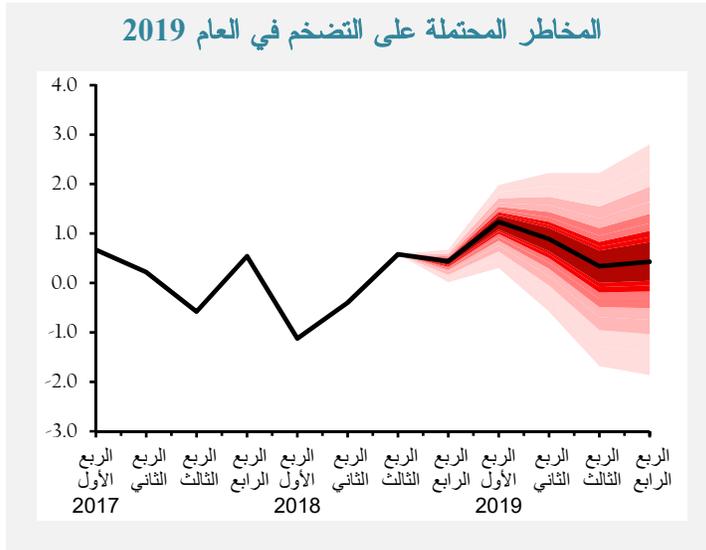
المخاطر المحتملة على النمو في العام 2019



السيناريو الاساس - السيناريو المتفائل - السيناريو المتشائم

كما يشير هذا السيناريو إلى تراجع الصادرات بحوالي 6.7%، والواردات بنحو 3.6%، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري بتراجع عجزه بنحو 1.6%، ليشكل ما يقارب 34.2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المنتبأ به في العام 2019. كما يتوقع أن يكون لهذا السيناريو تأثيراً سلبياً على معدل البطالة التي سترتفع إلى 32.3%.

أما بالنسبة لمخاطر التضخم في فلسطين، فهي ترتبط بشكل أساسي بالتغيرات التي تطرأ على كل من



الأسعار العالمية (خاصة الغذاء والمحروقات)، بالإضافة إلى التغيرات في معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين لفلسطين، وعلى وجه التحديد إسرائيل. إضافة إلى الصدمات الداخلية التي يمكن أن تؤثر في حجم الطلب المحلي. ويبدو أن نطاق هذه المخاطر في العام 2019 واسعاً كما يشير الشكل المقابل، مما يعكس درجة

عدم اليقين في التنبؤات، إذ كلما كان اللون في الشكل أكثر قتامة، على سبيل المثال، ازدادت فرص تحقق معدل التضخم، والعكس إذا ما كان اللون أقل قتامة.

الملحق: تنبؤات سلطة النقد في العام 2019

تنبؤات العام 2019			2018	2017	2016	2015	البيان
السيناريو المتشائم	السيناريو المتفائل	السيناريو الأساس	تقديرات	بيانات فعالية			
معدل تغير سنوي (%)							
2.5-	5.1	0.9	0.6	3.1	4.7	3.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.9-	2.9	0.4	1.1-	--	--	--	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
2.9-	6.8	1.2	0.3-	2.7	3.9	1.8	القيمة المضافة للقطاع الخاص
1.6-	5.1	0.1-	1.3-	18.2	5.1	0.4	القيمة المضافة للقطاع العام
32.3	29.5	31.3	31.0	27.4	26.9	25.9	معدل البطالة
--	--	0.72	0.13-	0.21	0.22-	1.43	معدل التضخم
1.6-	5.0	0.1-	1.3-	1.2-	2.9	6.1	إجمالي الاستهلاك
1.7-	9.5	0.5	5.8-	0.9	1.8	5.8	الاستهلاك العام
1.6-	3.8	1.4	0.1	1.8-	3.3	6.2	الاستهلاك الخاص**
5.5-	9.2	2.2	1.6	10.0	4.8	9.5	إجمالي الاستثمار
1.6-	7.6	2.7	3.1-	6.9-	0.6-	13.1	صافي الصادرات من السلع والخدمات***
6.7-	8.6	2.4	7.9	12.4	1.9	2.6	إجمالي الصادرات
3.6-	8.0	2.6	0.8	0.8-	0.2	9.5	إجمالي الواردات
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)							
112.1	111.0	111.4	111.1	113.2	118.2	120.2	إجمالي الاستهلاك
24.3	25.1	24.0	24.1	25.7	26.3	27.1	الاستهلاك العام
87.8	85.9	87.4	87.0	87.5	91.9	93.2	الاستهلاك الخاص
22.1	23.7	23.1	22.8	22.6	21.1	21.1	إجمالي الاستثمار
34.2	34.7	34.5	33.9	35.2-	39.0-	41.1-	صافي الصادرات من السلع والخدمات
20.1	21.7	21.3	21.0	19.6	18.0	18.5	إجمالي الصادرات
54.3	56.4	55.8	54.9	54.8	56.9	59.5	إجمالي الواردات
بنود تذكيرية							
13,422	14,468	13,891	13,766	13,686	13,270	12,673	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار) ****
3,012	3,127	3,051	3,039	--	--	--	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)
3.7	3.7	3.7	3.6	3.6	3.84	3.88	سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل

* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

*** الإشارة السالبة تعني تراجع في عجز الميزان التجاري.

**** سنة الأساس (2015 = 100).